

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

عبد الرحمن البنا ، رakan حوش ، نسيم نصراوي ، احمد المومني

المميز :- مساعد النائب العام لدى الجنايات الكبرى

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/٧٦٣ تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ القاضي
بما يلي :-

١. عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم
بجناية حمل وحياسة سلاح
ناري بدون ترخيص قانوني طبقاً للمادتين ٣ و ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر
وعملاً بذات المادتين ودلالة المادة ١١/ج من ذات القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد
والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط .

٢. عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم
بجناية
القتل المقترن بالعدر القانوني المخفف طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٩٨) عقوبات وفق ما
عدلت و عملاً بذات المادتين ودلالة المادة ٢/٩٧ من نفس القانون الحكم بحبسه مدة ستة
اشهر والرسوم ونظراً لإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية
لذا و عملاً بالمادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح حبسه مدة ثلاثة اشهر
والرسوم .

٣. عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي حبسه مدة ثلاثة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة المسدس المضبوط وعدم إجابة طلب الدفاع بوقف تنفيذ العقوبة بحق المتهم وحيث انه مكفول تركه حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

وتتلخص أسباب التمييز بالسبب الآتي :-

أخـ طأت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها بتعديل وصف التهمة من جناية القتل وفقاً للمادة ٣٢٦ عقوبات إلى جنحة القتل المقترن بالعدو القانوني المخفف وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٩٨ عقوبات إذ أن شروط أحكام المادة ٩٨ عقوبات غير متوافرة بحق المميز ضده وكان يتوجب على المحكمة إدانة المميز ضده بالجناية المسندة إليه .

لهذا السبب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

الـقـرـار

بعد التدقيق والمداولة نجد ان واقعة الدعوى تتلخص في ان النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهم / إلى هذه المحكمة ليحاكم عن التهم التالية :-

- أ. جناية القتل طبقاً للمادة ٣٢٦ عقوبات .
- ب. جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد ٣ و ٤ و ١١/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

وتتأخر... واقعة هذه الدعوى وكما وردت في إسناد النيابة في أن المغدور هو ابن المتهم وتوجد بينهما خلافات وأنه وفي صباح يوم ٢٠٠٥/٦/٣ حصل خلاف بين المتهم وبين ابنه المغدور وعلى اثر ذلك توجه المتهم إلى مكان نوم المغدور وقام بإطلاق عدة عيارات نارية باتجاهه بواسطة مسدس غير مرخص قانوناً قاصداً قتله حيث أصيب بستة أعيرة نارية ثلاثة منها في الرأس والثلاثة الأخرى في منطقة اللوحة اليسرى للظهر اخترقت الرئتين والقلب والابهر وعلى اثر إطلاق النار على المغدور توجهت والدة وشقيقات المغدور إلى المكان وشاهدت المتهم يقف عند المغدور ويبيده المسدس وكان يقول (قتلته ... ذبحته) ... وتم إسعاف المغدور إلى المستشفى إلا انه وصل متوفياً وقد علل سبب الوفاة بالنزف الدموي الكبير والحاد داخل تجويف الصدر وكسور عظام الجمجمة وتهتك الدماغ والنزيف الخارجي من الأعيرة النارية الستة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بعد نظر الدعوى وسماع البيانات فيها توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى واقعة قنعت بها تتلخص في أن المغدور ابن المتهم واصغر أبنائه وأنه كثير المشاكل ويتعاطى المخدرات والمشروبات الكحولية ومن أصحاب السوابق وكان المتهم باستمرار يهدي عليه ويعطيه ما يطلب من النقود .

وفي عصر يوم ٢٠٠٥/٦/٢ اخبر المغدور والده المتهم بأنه عمل في إحدى الشركات براتب أربعمائة دينار وطلب منه أن يعطيه مبلغ ستمائة دينار ليشتري ملابس وبدلات لغايات الوظيفة كما طلب منه مبلغ أربعة عشر ألف دينار ثمن سيارة فطلب منه المتهم أن يمهلته حتى يفتح البنك وفجر اليوم التالي ٢٠٠٥/٦/٣ استيقظ المتهم لأداء صلاة الفجر حينها حضر إليه المغدور وامسك به من صدره واخذ يطلب منه أن يحضر له سيارة فوراً ونتيجة لذلك شعر المتهم بالضيق حيث كان المغدور مصراً على طلبه بأن يحضر له المتهم أربعة عشر ألف دينار واخذ يشتم الرسوم والله ويتهم والده بالكفر وإزاء ذلك شعر المتهم بالضيق والإحباط فما كان منه إلا أن ذهب لغرفة النوم واحضر منها المسدس الذي يحتفظ به وعاد إلى المغدور الذي كان قد استلقى على الفرشة التي ينام عليها لغرفة الصالون وأطلق عليه عدة أعيرة نارية إصابته في مناطق مختلفة من جسمه وتم إسعافه إلى المستشفى إلا انه وصلها متوفياً وبعد تشريح الجثة تبين أنها مصابة بستة أعيرة نارية نافذة ثلاثة منها دخلت من يسار الرأس ونفذت من يمين الرأس مختربة عظام الجمجمة والدماغ باتجاه من اليسار إلى اليمين وثلاثة أخرى دخلت من منطقة اللوحة اليسرى للظهر نفذت من منطقة الثدي الأيمن للصدر

باتجاه من الخلف واليسار إلى الأمام واليمين وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي الكبير والحاد داخل الصدر وكسور عظام الجمجمة وتهتك الدماغ وجرت الملاحقة .

وبتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٥/٧٦٣ بتعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات إلى جنحة القتل المقترن بالعدو القانوني المخفف طبقاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٩٨ عقوبات وإدانتته بهذا الجرم والحكم بحبسه مدة ستة اشهر والرسوم وبالنسبة لجنحة وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص إدانتته بهذا الجرم والحكم بحبسه مدة شهر والرسوم ومصادرة المسدس عملاً بأحكام المادة ١١/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي قررت محكمة الجنايات الكبرى اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية والحكم بتخفيض العقوبة بحقه لتصبح الحبس مدة ثلاثة اشهر والرسوم عن جنحة القتل المقترن بالعدو المخفف وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم لتصبح الحبس مدة ثلاثة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة المسدس المضبوط وعدم إجابة طلب الدفاع بوقف تنفيذ العقوبة بحق المتهم .

لم ترض النيابة العامة بهذا القرار فتقدم مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالطعن فيه بهذا التمييز للسبب الوارد فيه ، كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز وإجراء المقتضى القانوني .

وفي الموضوع / وعن سبب التمييز :- وحاصله النعي على الحكم المميز خطأه بتعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم إلى جنحة القتل المقترن بالعدو المخفف لعدم تحقق شروط أحكام المادة ٩٨ عقوبات بحق المتهم .

وفي ذلك نجد أن المادة ٩٨ من قانون العقوبات تشترط لاستفادة الجاني من العذر المخفف توافر العناصر التالية :-

١. أن يأتي المجني عليه عملاً غير محق .
٢. أن يكون العمل غير المحق الذي أتاه المجني عليه قد وقع على الجاني .
٣. أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً .

٤. أن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .
٥. أن يكون عمل المجني عليه ضد الجاني مادياً لا قولياً .

وحيث قنعت محكمة الجنايات الكبرى وفق صلاحياتها التقديرية المنصوص عليها في المادة ١٤٧ عقوبات دون رقابة عليها من محكمة التمييز قد قنعت بقيام المغدور بإهانة والده (المميز ضده) وذلك بالإمساك به من صدره وهو يطلب منه بأن يعطيه أربعة عشر ألف دينار ليشتري سيارة وهو ذاهب لأداء صلاة الفجر وشتمه الرسوم والرب ووصفه لوالده بالكافر وإن الأفعال المادية التي أقدم عليها المغدور ضد والده أثارت غضباً شديداً مما أفقد المتهم قدرته على التفكير فأقدم على فعلته وهو في حالة سورة غضب شديد بالمعنى المنصوص عليها في المادة ٩٨ عقوبات .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت إلى هذه النتيجة فيكون قرارها واقعاً في محله مما يتعين معه رد هذا السبب .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٧/١١/٢٠٠٥ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/أخ